مركز حمورابي

زيارة الرئيس التركي الى العراق ملفات قديمة بصيغة جديدة

زيارة الرئيس التركي الى العراق ملفات قديمة بصيغة جديدة

م.م حسن فاضل سليم
مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

7 آيار 2024

حقوق النشر محفوظةلمركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الأبحاث و الدراسات و المقالات إلا بموافقة المركز, و يجوز الإقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً , و ليس من الضروري أن تمثل المقالات و الأبحاث و الدراسات و الترجمات المنشورة وجهة نظر المركز , وإنما تمثل وجهة نظر الباحث.

ملخص

جاءت زيارة الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) الى العراق من اجل تأسيس مرحلة جديدة من العلاقات العراقية التركية وانهاء حالة من الخلاف والتوتر الشديد في العلاقات بين البلدين أستمرت لمدة طويلة، بسبب بعض القضايا الشائكة العالقة بينهما، وقد تمت مناقشة تلك الملفات التقليدية ولكن بصيغة حل جديدة هذه المرة من خلال التأسيس لشراكة استراتيجية شاملة قوامها الأمن والاقتصاد، لذلك تحاول هذه الورقة مناقشة الاتفاقات التي تم توقيعها في العراق خلال الزيارة ومدى تأثيرها على العلاقات بين البلدين وعلى مصالح كل طرف منهما.

أولاً: الأمن القومي التركي كمحفز للتعاون مع العراق

ظل الأمن هاجساً يؤرق صانع القرار التركي لاسيما مع تواجد عناصر حزب العمال الكردستاني في الأراضي العراقية بمحاذاة الحدود التركية، إذ تخشى تركيا من نشاط الحزب الذي يزعزع استقرارها ويهدد أمنها، وهو نشاط مسلح مرتبط بالقضية الكردية التي في حال لو تعاملت تركيا معها كما تعاملت الحكومات العراقية السابقة من حيث التسويات السياسية ومنح بعض الامتيازات، لأصبح من الصعب عليها منع قيام دولة كردية تقتطع أجزاء واسعة من بلاد الاناضول.

لذلك تعاملت تركيا مع تمرد حزب العمال الكردستاني بالوسائل العسكرية تارة وبالوسائل الدبلوماسية تارةً أخرى، حتى توصلت لاتفاق تسوية عام 2013 مع المقاتلين الاكراد، وهو اتفاق لم يستمر طويلاً مع تفاقم ازمة ما يعرف بالربيع العربي واكتساب الاكراد في سوريا القوة العسكرية ومساندة حزب العمال لهم في قتالهم للجماعات الارهابية هناك، مما دفع تركيا للتدخل عسكرياً مراراً في العراق وسوريا، وهو ما وتر العلاقات العراقية والسورية مع تركيا، وبقدر تعلق الامر بالعراق فقد أثار القصف والتدخل العسكري التركي غضب الشارع العراقي والحكومة العراقية حتى اقترب الطرفان في بعض المناسبات من الصدام العسكري المباشر بينهما .

كل ذلك بدأ يتغير تدريجياً بعد استفتاء استقلال اقليم كردستان العراق، حيث شعرت تركيا بخطر تفاقم الطموحات الكردية بإنشاء دولة مستقلة ما اضطرها لأول مرة الى التنسيق مع العراق وإيران لأنشاء ائتلاف اقليمي يهدف الى إحباط قيام دولة كردية في شمال العراق.

منذ ذلك الوقت شهدت السياسة الخارجية التركية تحولاً نسبياً في موقفها تجاه العراق، حيث ادركت تركيا ان مصلحتها العليا تتمثل ببقاء السلطة الاتحادية في بغداد قوية وغير ضعيفة في مواجهة سلطة اقليم كردستان بهدف السيطرة على الطموحات الانفصالية الكردية والحفاظ عليها ضمن مستواها الحالي.

وفي السنوات اللاحقة نسقت تركيا عملياتها العسكرية في شمال العراق مع الحكومة العراقية، ولو بشكل غير معلن، إلا أن زيارة الرئيس التركي الأخيرة جاءت لترفع التنسيق العسكري والأمني لمستويات جديدة، إذ أسفرت الزيارة عن توقيع اتفاق إطار استراتيجي يشمل توقيع 28 مذكرة تفاهم بين البلدين من بينها 4 مذكرات تفاهم لتنظيم التعاون في المجالات الأمنية والعسكرية.

وقد سبق توقيع اتفاق الاطار الاستراتيجي بين البلدين جولات من المشاورات قادها وزير الخارجية التركي (حقان فيدان) كان الهدف منها على المستوى الأمني والعسكري أنشاء حزام أمني بين البلدين ومركز عمليات مشترك لتنسيق العمليات العسكرية ضد عناصر حزب العمال الكردستاني، وأقناع الحكومة العراقية بتصنيف حزب العمال الكردستاني كمنظمة ارهابية، ما يجعل تلك العمليات تتم بموافقة الحكومة العراقية وتحت أنظار القوات المسلحة العراقية بما يحقق المصلحة القومية التركية دون الإضرار بالعلاقة مع العراق أو بمصالحه القومية.

بالإضافة الى ذلك يسعى العراق الى شراء مجموعة من الطائرات المسيرة التركية القتالية من طراز (بيرقدار) والتي أثبتت فعاليتها في حربين مختلفتين في حرب أذربيجان وأرمينيا وحرب روسيا وأكرانيا، كما يسعى العراق لشراء الطائرة المروحية التركية المسماة أتاك (ATAK)[1] لتعزيز قدرات سلاح طيران الجيش العراقي والقوة الجوية العراقية.

[1] Muhittin Ataman, Turning point in Türkiye-Iraq relations, Seta Foundation website, 24.4.2024, at URL :
إذ كان ينتمي لها "السلفي" أو "الصوفي" أو "الأشعري" وأي (سُني) صاحب طريقة فقهية أوة سياسية بالدرجة الأولى. إذ ذهب بعض أعضاء الجماعة الى مصر وكان لهم لقاء مع "محمد مهدي عاكف" مرشد الإخوان المسلمين و"خيرت الشاطر" نائبه للإفتاء في حالهم. وقد أبلغوهم بمقاومة المحتل وترك السياسة. ولكن للحزب الإسلامي العراقي رأي أخر وهو اتخاذ طريق السياسة وهو الاساس الذي نشأ عليه الحزب. وهذا الأمر لم يُفرق ما بين اعضاء الجماعة وكوادر الحزب بل جعل لكل منهم طريقه وتعاونوا فيما بينهم

ثانياً: المصالح الاقتصادية في العلاقات العراقية-التركية:

إن الاقتصاد غالباً ما كان مؤثراً في السياسة، فأغلب المصالح السياسية هي بالأصل مصالح اقتصادية، لذلك بقدر تعلق الامر بالعلاقات العراقية-التركية فأن المصالح الاقتصادية بين البلدين تشمل قضايا عدة هي:

1- قضية المياه

2- قضية الطاقة

3- قضية التبادل التجاري

1- قضية المياه: اتبعت تركيا سياسة خارجية تجاه العراق تقوم على مبدأ يعرف بمبدأ (النفط مقابل المياه)، حيث اعتبرت تركيا ان المياه هي ثروة وطنية تركية، كما هو الحال بالنسبة للنفط الذي يعد ثروة وطنية عراقية، لذلك سعت تركيا الى مقايضة مياه نهري دجلة والفرات مع العراق بالنفط الذي يملكه، مما ادى الى بناءها عدد من السدود على نهري دجلة والفرات ادت الى انخفاض حصص العراق المائية، مما اضطر العراق الى استخدام ادوات الدبلوماسية التقليدية للحصول على حصصه المائية من تركيا، وغالباً كان يتم ذلك بمنح المزيد من الاستثمارات والانفتاح الاقتصادي لتركيا وتعزيز التجارة بين البلدين، الا ان ذلك لم يرفع حصة العراق المائية.

وقد كانت الذريعة التركية في خفض حصة العراق هو أنه يقوم بهدر الحصص التي تصل اليه من مياه نهري دجلة والفرات الى الخليج العربي، كما أنه يقوم باستخدام وسائل الري التقليدية التي تسبب هدراً في المياه على عكس الوسائل الحديثة الاقل هدراً.

وفي ظل تراجع ايرادات العراق في مواسم الجفاف تضررت الزراعة العراقية واضطر العراق الى التخلي عن زراعة انماط من المنتجات الزراعية الاكثر استهلاكاً للمياه، كما جفت مساحات زراعية واسعة داخل البلاد بفعل نقص المياه الواردة اليها.

أما اليوم فكما يبدو من الزيارة الاخيرة للرئيس التركي أن هنالك مساعي لتسوية قضية المياه بين البلدين على الاقل بالحد الادنى الذي يضمن للعراق تسلم حصصه المائية العادلة بشكل دائم، فقد تم توقيع اتفاقية لتنظيم عملية تقاسم المياه بشكل عادل ومنصف لمدة 10 سنوات قابلة للتمديد لمدة سنة تلقائياً بعد اتفاق الطرفين تعرف ب(خطة مجموعة العمل الزراعية للفترة 2024-2025، بين وزارتي الزراعة العراقية والتركية)

حيث يتم من خلالها تقاسم المياه بين العراق وتركيا بشكل يضمن للعراق حصصه العادلة من المياه ويتم ذلك وفق رؤية جديدة لتنفيذ مشاريع البنية التحتية والاستثمارية للموارد المائية في العراق، ويتضمن الاتفاق اعتماد رؤية جديدة تهدف الى تخصيص عادل ومنصف للمياه العابرة للحدود الوطنية، كما يتضمن التعاون من خلال مشاريع مشتركة لإدارة المياه في حوضي دجلة والفرات ودعوة الشركات التركية للتعاون في البنى التحتية لمشاريع الري، وتنفيذ مشاريع تبادل الخبرات واستخدام انظمة الري الحديثة.

2- قضية الطاقة: إن قضية الطاقة هي أهم ما تحتاجه تركيا من العراق، حيث سبب نفط كركوك على وجه التحديد خلافات تاريخية بين العراق وتركيا، إذ حاولت الاخيرة تحقيق منافع من نفط كركوك بعدما أدعت أن لها حقوقاً تاريخية فيه، وقد سعت وفقاً لمبدأ (النفط مقابل المياه) الى مساومة العراق بثرواته النفطية مقابل منحه حقه المعتاد في المياه، بعدما سيطرت على مجرى نهري دجلة والفرات عبر إقامة السدود والمشاريع الاروائية في بلاد الاناضول، وتستفيد تركيا اليوم من صادرات النفط العراقية المصدرة عبر ميناء جيهان، لكن هذه الصادرات تضررت نتيجة لتوقف خط ميناء جيهان منذ سنوات فضلاً عن توقف خط تصدير نفط اقليم كردستان الى ميناء جيهان العام الماضي بعد قررا المحكمة الاتحادية العراقية، مما ادى الى تكبد الشركات النفطية التركية خسائر نتيجة لهذا القرار، خاصة ان 450 الف برميل يتم تصديرها يومياً من اقليم كردستان يتم عبر انبوب خاص تملكه شركة الطاقة التركية.
فضلاً عن ذلك فأن العراق كان قد كسب دعوى قضائية رفعها ضد تركيا في محكمة التحكيم الدولية وقد الزمت المحكمة الدولية تركيا بدفع 1.5 مليار دولار كتعويضات للعراق عن تصديرها لنفط العراق من اقليم كردستان الى ميناء جيهان بين عامي 2014 -2018 دون موافقة حكومة بغداد.

في زيارة أردوغان الاخيرة الى العراق لم يتم توقيع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الطاقة، حيث تحاول تركيا اقناع العراق بإعادة تصدير النفط الى ميناء جيهان عبر أنبوب اقليم كردستان لاسيما بعدما اقنعت تركيا الاقليم بالقبول بتصدير النفط عبر شركة سومو الوطنية، لذلك حاول الرئيس التركي تسوية الخلافات بين اربيل وبغداد قبل مغادرته الى بلاده وذلك عند زيارته لأربيل ولقاءه برئيس اقليم كردستان.

3- التبادل التجاري : إن التبادل التجاري بين العراق وتركيا يبلغ حوالي 19 مليار دولار سنوياً وتسعى تركيا لتعظيم مستوى التبادل التجاري عبر انشاء طريق التنمية ليس مع العراق فحسب بل مع دول المنطقة ودول أوروبا، حيث سيربط طريق التنمية دول الخليج مثل الامارات والسعودية وقطر مع العراق وتركيا وصولاً الى أوروبا، وهو ما قد يسمح بتدفق السلع والبضائع والمسافرين عبر الاراضي العراقية لاسيما بين أوروبا ومنطقة الخليج، حيث سيسهل نقل البضائع الى منطقة الخليج براً ولاسيما ورادات النفط من دون الحاجة الى نقلها بحراً، مما سيعزز التبادل التجاري بين العراق وتركيا وبين العراق ودول اوروبا، حيث يمكن أن يستفيد العراق من هذا الطريق لنقل النفط الى دول اوروبا دون الحاجة لشحنها عبر السفن.

ثالثاً: الشراكة الاستراتيجية العراقية-التركية

إن الاطار الجديد للعلاقات العراقية التركية الذي تم طرحه في زيارة الرئيس التركي الى بغداد يتعلق بعلاقات ترتقي الى مستوى الشراكة الاستراتيجية الشاملة، حيث تنوي تركيا ومعها العراق الى الارتقاء بمستوى العلاقات من التعاون في مجالات محدودة الى تعاون وشراكة شاملة في جميع المجالات وهو ما يتضح من خلال مذكرات التفاهم ال24 التي تم توقيعها بين البلدين، ولعل الركيزة الاهم في هذه الشراكة هي ثنائية الامن والاقتصاد، حيث تسعى تركيا لتحقيق مصالحها الامنية من خلال الحصول على تأييد العراق لحربها على حزب العمال الكردستاني وتصنيف العراق للحزب على انه منظمة ارهابية، في المقابل يحصل العراق على معدات عسكرية حديثة وتدريب تركي عالي الكفاءة للقوات العراقية، فضلاً عن التنسيق المشترك بين البلدين في مجال مكافحة الارهاب.

فضلاً ذلك فأن الشراكة تمتد بفعل مشروع طريق التنمية الى تعاون اقتصادي وتجاري وثقافي، مما يحقق ارتباط استراتيجي بين العراق وتركيا ويعمق المصالح بين البلدين، بشكل يحول تركيا من دولة تسعى لتحقيق مكاسب على حساب مصالح العراق الى دولة تجد أن من مصلحتها الحفاظ على استقرار العراق ونجاحه الاقتصادي.

رابعاً: مصالح العراق الاستراتيجية من الشراكة مع تركيا وطريق التنمية

تشير التقارير أن الكلفة النهائية لمشروع طريق التنمية تبلغ حوالي 17 مليار دولار، فيما تتوقع الارباح السنوية قد تصل الى 4 مليار دولار بما لا يغطي تكاليف المشروع من السنة الاولى، لذلك ينبغي أن تكون هنالك عدة توصيات يمكن لصانع القرار العراقي ان يعمل عليها لتعظيم مكاسب العراق من مشروع طريق التنمية بما يصب بمصلحة الاقتصاد العراقي:

1- من الضروري العمل على اعادة بناء البنية التحتية للصناعة العراقية، بهدف تحقيق الاستفادة القصوى من مشروع طريق التنمية وحتى يكون للصناعة العراقية وجود ودور منافس في السوق الذي يمكن أن ينشأ جراء انشاء هذا الطريق، حيث يملك العراق البنية التحتية اللازمة والتي تحتاج الى اعادة تأهيل وتطوير وتدريب للعاملين العراقيين على المكائن والمعدات الجديدة اللازمة للصناعة.

2- إن طريق التنمية هو طريق ينقل المسافرين بالإضافة الى البضائع والسلع بالتالي فأن حركة السياحة ستزداد داخل الاراضي العراقية مما يستوجب الاهتمام بالقطاع السياحي بجوانبه الثلاث الدينية والطبيعية والاثارية، حيث من الضروري العمل على دعم الاستثمارات في مجال السياحة لاسيما بناء الفنادق والمنتجعات السياحية والمطاعم بهدف جذب حركة السياح للبلاد وتحقيق مكاسب ضخمة من جراء الحركة البشرية الهائلة التي من المتوقع ان تمر عبر الاراضي العراقية بعد انشاء الطريق.

3- التعاون مع الشركات والوكالات الاجنبية الخاصة بالصناعات الثقيلة مثل صناعات السيارات والمكائن بأن تنقل معاملها الى داخل الاراضي العراقية مع تقديم الامتيازات اللازمة لهذه المصانع بهدف أن يتم تجميع هذه المعدات والسيارات والصناعات الثقيلة الاخرى داخل الاراضي العراقية، مما يحقق اكبر قدر من تشغيل الايدي العاملة العراقية ويعظم مكاسب العراق الاقتصادية جراء بيع تلك المنتجات سواء للسوق العراقي أو للأسواق الاقليمية والدولية.

الخاتمة

إن الرئيس التركي حاول في زيارته الاخيرة أن يؤسس لمرحلة جديدة من العلاقات مع العراق، قائمة على التعاون والشراكة الاستراتيجية، حيث تسعى تركيا للحصول على مكاسب من علاقتها مع العراق وتعزيز نفوذها داخل المنطقة في مواجهة نفوذ قوى اقليمية مختلفة، بالمقابل يسعى العراق المقبل على مرحلة من الاعمار والبناء الى الاستفادة القصوى من الشراكة الاستراتيجية مع الجانب التركي من أجل بناء قدراته العسكرية وحل ازمات عدة عالقة مع تركيا منها ازمة المياه وازمة الوجود العسكري التركي غير الشرعي، فضلاً عن الاستفادة من طريق التنمية والشراكة الاستراتيجية مع تركيا لتحقيق أكبر قدر من المكاسب الاقتصادية التي ستعود على العراق بمزيد من التطور والبناء، كما أن طريق التنمية سيحقق للعراق مكانة اقتصادية مؤثرة في المنطقة تحوله الى لاعب اقليمي مؤثر في الساحة الدولية.

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في،18-11-2006 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

t.me/hammurabicrss

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

العراق - بغداد- الكرادة - العرصات الهندية-قربالسفارةالصينية